البقاء لله والحكم للعسكر!

قلناها بوضوح ومن أول سطر بعد خلع الثورة لرأس النظام دون النظام نفسه.

قلناها بوضوح: إن المجلس العسكرى ليس صديقا ولا حاميا للثورة، بل حفارا لقبورها، وأنه لا يمثل التقاليد الوطنية الرفيعة للجيش المصري، وإنما يمثل أصحابه، وكثير منهم انتهت مدد خدمتهم العسكرية، لكنهم ظلوا فوق رقابنا، وبالغصب وسلطة الأمر الواقع، وبدعوى قيادة مرحلة انتقالية حولوها إلى مرحلة انتقامية، لم يكن بوسعهم إصدار أوامر صريحة للجيش بفتح النار على المتظاهرين، والدخول فى حرب عنف واسع ضد الشعب المصري، فهذا مما لا تحتمله تقاليد جيش إبراهيم باشا وأحمد عرابى وجمال عبد الناصر وسعد الدين الشاذلي، وكان عليهم أن يتحايلوا على الشعب والجيش معا، وأن يوقعوا بين الجيش والثورة، وبتنسيق تام فى الخطط مع الراعى الأمريكى الإسرائيلى السعودى للنظام، كان عليهم أن يدعوا صداقة الثورة والشعب، بينما هم جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، وشركاء على قدم المساواة فى كل الرزايا، وشركاء فى المصالح والمطامع، وبينهم عدد من كبار الملياردیرات، ثروة الواحد منهم قد تزيد على ثروة أحمد عز، وطالبناهم بإقرارات ذمة مالية معلنة على الرأى العام، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا، وسعوا إلى تحصين أنفسهم من الحساب المحتمل، ووضعوا أنفسهم فوق القانون، وسارعوا إلى تطمين الأجنحة المكسورة من نظام مبارك، وأصدروا قوانين التصالح، وبدؤوا فى لم الشتات، وجعلوا أنفسهم قيادة فعلية ميدانية للثورة المضادة، وبدؤوا من أول لحظة فى حرب الانتقام ضد الثورة والثوريين، نشروا الفزع الأمنى والتفزيع الاقتصادي، وقادوا عملية واسعة

للتكفير بالثورة، وأصدروا المراسيم تلو المراسيم لإحكام قبضتهم، ونفذوا خطة «فرق تسد» البريطانية الأصل، وساعدتهم فيها جماعات وتيارات منافع ضيقة الأفق، وبدؤوا عملية إعدام الثورة عمليا من أول استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١، كانوا يعرفون أن وضعهم غير دستورى وغير قانوني، وسعوا لإدخال البلد كله فى المتاهة، وأنفقوا ما يزيد على عشرة مليارات جنيه فى ألعاب انتخابية، استنزفوا عرق وقوت الشعب المصرى فى غباوة متعمدة ومقصودة، قصدوا بها الإيحاء بالجدية فى نقل السلطة، وادعاء التقدم إلى بناء مؤسسة برلمان ومؤسسة رئاسة، بينما يعرفون- كما كنا نعرف وقلناه- أن قانون انتخاب البرلمان غير دستورى بالمرة، والسبب ظاهر، فهو يهدر مبدأ المساواة فى حق الترشح، وكان ذلك متعمدا تماما، وحتى يتاح لهم حل البرلمان فى الوقت الذى يريدونه، وبعد أن يكون قد جرى إنهاك القوى الوطنية فى منافسات انتخابية، وبعد أن تكون الفتنة قد زرعت بين القوى المؤيدة أو العاطفة على الثورة، وتبددت ريحها بين أولوية البرلمان أو أولوية الميدان، وتوالت اتهاماتها المتبادلة، وتغيرت لعبة الكراسى الموسيقية، وجرى تبادل أدوار الاقتراب والابتعاد عن المجلس العسكري، وبعد أن كان التيار الإسلامى على الحجر، أرادوا أن يبعثوا به إلى القبر، وجرى الغدر علنا باسم المحكمة الدستورية، ذات المحكمة التى يترأسها - إلى الآن- رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية، وهى اللجنة التى تضم فى عضويتها الرئيس الجديد للمحكمة الدستورية من أول يوليو ٢٠١٢، ومارست عملها على طريقة المجلس العسكرى نفسه، فهى لا تسأل عما تفعل ولا عما تقول، وتقبل وترفض بحسب الأهواء لا بحسب القانون، ودهست قانون العزل السياسى الذى تظاهر المجلس العسكرى بالتصديق عليه، دهسته قبل العرض على المحكمة الدستورية وبعد العرض، فقد حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون العزل، وقد كان القانون بالبداهة ساريا قبل يوم الحكم، ومنتجا لآثاره، وحاكما للإجراءات كما يفترض، ومقتضى الحكم بعدم دستورية قانون العزل ظاهر حتى

للعميان، وهو أن تعاد إجراءات الانتخابات الرئاسية من أولها، وبجميع المرشحين، وليس أن تجرى جولة الإعادة فقط، لكن المجلس العسكرى يريد الإعادة هكذا، وبين مرسى وشفيق بالذات، أى بين السيئ والأسوأ، وحتى يتاح له إكمال اللعبة المدبرة، والتى فضحتها قصة بيانات قاعدة الناخبين الملغومة، والتى امتنعت لجنة الانتخابات الرئاسية عن تسليمها للمرشحين، وتثور حولها شكوك قوية، روفعت بشأنها دعاوى قضائية، وقدمت طعون، وما من سميع ولا مجيب، وما من استجابة للطلب المشروع البديهى بتقديمها إلى المرشحين، وإلى حد بدا معه السيد حاتم بجاتو ـ المتحدث باسم اللجنة ـ مثيرا للسخرية فى تبريره للامتناع، فقد قال ـ لا فض فوه ـ إن قاعدة بيانات الناخبين «سر قومي»، مع أن قواعد بيانات الناخبين جرى تسليمها للمرشحين فى الانتخابات البرلمانية، وكان ذلك متاحا حتى فى زمن مبارك نفسه، ويبدو أن بجاتو أحس بأن العذر المذكور أقبح من الذنب غير المغفور، وراح يبحث فى مخيلته الغرائبية عن عذر آخر، وقال ـ فخامته ـ إن تسليم كشوف الناخبين فيه اقتحام لخصوصية الناخبين بدون أخذ الإذن، وبدا العذر الأخير عبثيا بامتياز، فكشوف الناخبين تعلق على أبواب اللجان بدون أخذ الإذن، ولم يرد فى بال ولا خيال أحد أن توصف الكشوف بأنها كشف للعورات (!)، لكن المهم ـ على ما يبدو ـ أن يقولوا أى كلام والسلام، وأن يتستروا على المهمة التى يعرفونها، وتتضمن حشر أسماء مئات الآلاف ـ ربما الملايين ـ لمن ليس لهم حق التصويت، وبهدف دفعها كلها فى اتجاه واحد معروف، ومع ضمان عدم اعتراض أحد، لأنه ليس لأحد حق الاعتراض على أعمال اللجنة المقدسة، والتى تدير عملها على طريقة «يكاد المريب يقول خذوني»، وهكذا يحاط الرئيس المختار بالشكوك والريب، ويجرى تهديده بكشف الحقيقة، ويتحول إلى دمية فى يد المجلس العسكري، يلهو بها كما يشاء، خاصة أن الدستور غائب، وأن المجلس العسكرى يغتصب لنفسه سلطة التشريع بعد حل البرلمان، ويملك وحده حق تحديد صلاحيات مزاجية للرئيس، فإن شاء منح، وإن شاء منع،

وبحسب اسم الرئيس الجديد، والذى لا يملك من أمره شيئا، بينما يملك المجلس العسكرى كل شيء وكل سلطة، وخاصة بعد أن منح لضباط وصف ضباط المخابرات الحربية والشرطة العسكرية حق الضبطية القضائية، وفرض الأحكام العرفية بقرار من وزير عدله، وضمن لنفسه حق الاختصاص باقتصاد الجيش، وعسكرة الحياة المدنية بالكامل، وفرض ترتيبات تجعل السلطة الحقيقية بيد رئيس المجلس العسكري، ومنح سلطة صورية للرئيس المختار، والتحكم فى تشكيل لجنة الدستور، بل وفى نصوص الدستور الجديد نفسه، وإعادة انتاج النظام القديم بهيئته الكاملة، وتحت قيادة المجلس العسكرى بدلا عن مبارك هذه المرة، وتوريط الجيش المصرى ـ شرف الوطن المصرى ـ فى صدام مباشر مع المظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وفتح سجون الاعتقال من جديد، والتنكيل بالقوى الثورية، ومطاردة الثوريين فى أعمالهم وأرزاقهم، ووضع حلم الثورة المغدورة، بل ووضع مصر كلها على «خازوق» المجلس العسكري، حتى وإن كان يبدو ـ للوهلة الأولى ـ أن جماعة الإخوان وحدها على الخازوق.

المجلس العسكرى ـ وليس الجيش المصرى ـ يكرر نفس اللعبة البائسة التى عرفها تاريخ الثورات مرارًا، نفس لعبة إجهاض الثورات، وقيادتها إلى «الموت البطيء»، ويتصور جنرالات المجلس العسكرى أنهم أذكياء بما يكفي، تماما كما كان مبارك يتصور نفسه ذكيا، ويتصور نفسه مالكا لعزبة مخصوصة، ويتصور أنه كتم أنفاس الأحرار، ثم جرى ما جري، ولحق العار بالذى يستحقه، وخلعته الثورة، وقد يتصورون أن الثورة انتهت وماتت، ولم يبق إلا أن نقيم لها مجالس عزاء، فاحذروا مكر التاريخ ومكر الثورات، إنها تخادعكم، فأنتم تمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

"صوت الأمة" فى ١٨ من يونيو ٢٠١٢